

المستنقع الأفغاني وما بقي فيه



إلى الأبد. كما تضيق في كل مكان وضع الشيطان إصبعة فيه، حتى تحولت إلى كيانا مهترئة على كل وجه. وما كان من واجب الأميركيين الراجلين أن يتفاوضوا مع طالبان لإقامة نظام سياسي يمسك بالقرآن الكريم، ويحول معاييرهم وقيمه إلى قوانين. ولكن البست هذه قضية كانت تستحق من الأفغان الآخرين أن يعتبروها خيارا يجدر القتال من أجله، بما أن الإسلام بات هو المازق، ليكون هو نفسه طوق النجاة؛ ربما. ولكن الوقت قد فات. وكل ما باتوا قادرين عليه هو البحث عن ماوى، أو التعايش مع المستنقع الذي لم ينحوا في تطهره مما فسد في دينهم، زعما بانهم يعرفونه!

عصابات جرائم، من أمثال طالبان وحزب الله والحوثي والحشد الشعبي، لتنتهش في أجساد مجتمعاتها حتى تدفن نفسها بالموت الذي تستحق. هذا هو مصيرها ليس لأنها لم تقبل بالنموذج، بل لأنها لم تكن في الأصل موضوعا صالحا لأي نموذج؛ لم تكن صالحة إلا لما هي فيه من فساد وتخلف وأمراض طائفية ومسالك همجية وجهل. وهو مصيرها المشؤوم، لأنها بيئات لم تدر كوى السياسة فيها، أنها أمام خيارين: إما أن تصنع نموذجا صالحا للحياة، أو أن تضيق إلى المستنقع عمقا.

ما كان من واجب الأميركيين أن يقيموا نظاما ديمقراطيا في العراق. ولكن ألم يكن من واجب العراقيين أنفسهم، وقد أتحت لهم الفرصة لبناء نظام يحترم يقضي السباق الراهن مع الصين أن تصحوا، فإن الانسحاب من دوائر العبث، هو خيار لا عودة عنه. وهو ما يشعل المواجهة مع إيران أيضا. هذه بيئات يمكن تركها لكي تتعفن وتتحوّل إلى مستنقع تغزوها

يستحق الحياة. كل ما يضيع من المال لتحقيق هذه الوظيفة يمكن تعويضه. ولكن لا يمكن تعويض الهزيمة في النموذج. وإذا قدر لهذا النموذج أن ينسحب، فليس من المعقول أن يترك خلفه شيئا إلا الخراب، ليكون هو البديل، فيقدم البرهان، بنفسه، على فشل كل نموذج آخر. بكلام آخر "فإما أن يسود نموذجا الخاص فننتصر، أو أن يفشل البديل، فننتصر أيضا".

هذا هو جوهر العقدة الراهنة في العلاقة مع الصين. إنها نموذج آخر. ويبدو ناجحا، ويحقق تقدما اقتصاديا مطردا. حتى لكان هذه البلاد برزت في غفلة من الزمن بينما كانت الولايات المتحدة تفرق حتى أنزيتها في حرب عبثية في أفغانستان وأخرى أكثر عبثا منها في العراق.

وحيثما يقضي السباق الراهن مع الصين أن تصحوا، فإن الانسحاب من دوائر العبث، هو خيار لا عودة عنه. وهو ما يشعل المواجهة مع إيران أيضا. هذه بيئات يمكن تركها لكي تتعفن وتتحوّل إلى مستنقع تغزوها

"طلاب جهل" بالضرورة، ولكن ليتوافق معهم على معايير شرعية لإقامة نظام إسلامي أقل همجية مما يقترحون. مفهوم لماذا ما كان يوسع الولايات المتحدة أن تخترق في هذا السبيل، ولا حتى أن تساعد فيه. فهذا ليس من شغل السياسة الأميركية ولا من أهدافها أصلا. إذ ما هي المشكلة في أن يبقى المسلمون منحرفين عن دينهم وعن قيمه وأخلاقياته؟ ولماذا يتعين على الولايات المتحدة أن تصلح ما لم يقدروا هم على إصلاحه من أنفسهم؟ ولو ذهبوا بما يفعلون إلى الجحيم، فما هو الضرر الحقيقي على حياة أمم تضي في طريق القوة والغنى والعلم؟

ولكن، أفلم يكن يوسع دولة أنفتت نحو تريليوني دولار على صراع بائس، وأقامت نظاما سياسيا جديدا، وحشدت من حولها الملايين من الأفغان الذين يختلفون مع طالبان في المنهج والرأي، أن تحفظ لهؤلاء ماء وجوههم على الأقل بدلا من أن تجعلهم ضحية للفشل، أو أن تتركهم نهبا للقتل والتجريم؟

المبعوث الأميركي إلى أفغانستان زلمي خليل زادة، هو نفسه مسلم. ولا بد أنه يعرف شيئا عن دينه يبرر له أن يرثي ربطة عنق ولا يضع على رأسه عمامة. بمعنى أنه يعرف على الأقل أن الإسلام هو دين اللعل والمساواة والتضامن الاجتماعي والتأخي بين البشر قبل أن يكون دين أزياء وأنماط ملابس (إذا كان أصلا)؛ أفلم يعرف أنه دين لصديق القول وإيفاء الوعد وأداء الأمانة وحفظ الفروج ورض الصبر وكف اليد عن الأذى. أم أنه لا يعرف كيف يمكن لهذه المعايير أن تتحول إلى قوانين؟

تعود أفغانستان لتذهب إلى الجحيم. ولسان حال كل من كان له صلة بالصراع الذي دام عشرين عاما يقول: فلنذهبوا إلى الجحيم، وإليه هم ذاهبون بالفعل.

مفهوم أيضا أن الولايات المتحدة تريد أن تنتشر قيمها. هذه هي الوظيفة الأهم لإعلاء النموذج. إنها اقتصاد ومصالح استراتيجية وعلامة كبرى من علامات التفوق. لنقول إنها هي "الإسلام الأخير". ولكل ما عداها شر ولا

كأننا يستوجب خضوعه لرجل بعد أن تبلغ الرشد؛ وهل قطع يد السارق، عن فقر أو جوع جائز؟ وهل تجارة المخدرات حلال في الإسلام (وهي ثلاثة أرباع اقتصاد "طالبان" الإسلامي)؟ وهل يتعارض مع الإسلام، أن يكون لك رأي آخر في الإدارة والسياسة والاقتصاد؟ وهل طلب العلم حرام؟ وهل ثمة في الإسلام ما يمنع المرأة من بلوغ أعلى درجات العلم والمعرفة؟ وما معنى القول إن الدين - المعاملة؛ أفلا يمكن إقامة نظام تشريعي يستند إلى حسن المعاملة؛ ولماذا قال ريك "ادع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة" بدلا من القهر والسياسة؛ أم تراكم تعبدون ربا آخر؟ ومن هو "المؤمن"، ولماذا اعتبر دينكم قتل إنسان واحد بغير حق قتل الناس أجمعين؟

سوف يبدو الأمر غريبا تماما. إلا أنه اصح وانفع من الفوضى التي تتركها الولايات المتحدة خلفها الآن. كما أنه أفضل من الخذلان البشع الذي يتعرضون له من حلفائهم الأميركيين، الذين قالوا لهم إنهم يريدون إقامة حكم ديمقراطي يأخذ بالقيم الغربية لحقوق الإنسان.

يجلس للمفاوض الأفغاني ويديه نسخة من القرآن، ليحسم الموقف القانوني من مسألة الرضا مثلا. ما من رجل على نصف علاقة بالإسلام إلا ويعرف أن أحكام الرضا لا تطبق على الشبهات. وهناك ثلاثة أسس، لا محيص عنها، لثبوتها: الاعتراف، وشهادة أربعة رجال شهدوا الواقعة، والحمل لمن لا سيد لها.

سوف يقول للمفاوض الأفغاني لنظيره "المسلم" الطالباني "تريد منكم أن تطلقوا هذا". بمعنى ألا تعاقبوا أحدا بالرجم، ما لم يعترف بعقل سليم، وما لم يكن هناك أربعة شهود، وما لم يقع الحمل.

ليس هذا هو دينكم؟ وهل تعليم المرأة حرام في الإسلام؟ وأين هو الدليل القرآني على أن المرأة لا تستطيع أن تعمل أو تتاجر أو أن تعيش مستقلة؛ وما هو الدليل الذي يجعلها

العرب
أول صحيفة عربية صدرت في لندن
1977 أسسها
أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير المسؤول
د. هيثم الزبيدي
رئيس التحرير والمدير العام
محمد أحمد الهوني

مدرء التحرير
مختار الدبائي
كرم نعمة
منى المحروقي

مدير النشر
علي قاسم
المدير الفني
سعيدة العيقوبي

تصدر عن
Al-Arab Publishing House
المكتب الرئيسي (لندن)
The Quadrant
177 - 179 Hammersmith Road
London, W6 8BS, UK
Tel: (+44) 20 7602 3999
Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان
Advertising Department
Tel: +44 20 8742 9262
ads@alarab.co.uk

www.alarab.co.uk
editor@alarab.co.uk

اقتصاد الأسد الجديد وطلبُ البقرات العجاف

المسجلين انخفض بين عامي 2011 و2019 ليبلغ قرابة الـ3 ملايين موظف. أما نسبة البطالة في أحدث أرقامها فتجاوزت الـ31 في المئة، حسب الأرقام الرسمية السورية، ووضع هذا الرقم حسب

المركز البحثية المستقلة والدولية، بواقع 90 في المئة من العاطلين الذكور ممن هم دون سن الأربعين.

ولا يحتاج الأمر إلى كثير من الفطنة لمعرفة أسباب تدهور سوق العمل، فالدمار الذي لحق بالبنية السكنية وحده كفيلا بتفسير ذلك، وانهيار القطاعات الاقتصادية والزراعية الكبرى وكذلك هجرة المؤسسات الصناعية، وهجرة رأس المال. فلن كانت زيادة الأجور؛

الاستقرار يتيح الفرصة لاتعاش سوق العمل، ومادام هذا غير موجود، فإن أي إجراء يتخذ إنما يندرج ضمن سياق تطويق الأضرار واحتوائها، أو الدعاية السياسية لا أكثر.

في أواخر العام 2020 كانت الأسرة السورية قد بدأت تستهلك شهريا أكثر من نصف مليون ليرة، وقال الخبراء حينها إن ذلك يتجاوز مجموع مرتبات ستة موظفين في القطاع العام، وثلاثة في القطاع الخاص.

الهدى الذي يرمي إليه الأسد، عبر مرسوميه الأخيرين بزيادة مرتبات الموظفين المدنيين والعسكريين، بنسبة 50 في المئة، ورفع الحد الأدنى من الأجور، هو القول إن الأمور تتقدم إلى الأمام، نحو المزيد من استعادة بسط سيطرة الدولة على الأوضاع العامة.

بينما يعكس حجم العمالة الحقيقي في سوريا الواقع بأكثر مما يريد الأسد تصويره، حيث أن إجمالي عدد الموظفين

المسجلين انخفض بين عامي 2011 و2019 ليبلغ قرابة الـ3 ملايين موظف. أما نسبة البطالة في أحدث أرقامها فتجاوزت الـ31 في المئة، حسب الأرقام الرسمية السورية، ووضع هذا الرقم حسب

المركز البحثية المستقلة والدولية، بواقع 90 في المئة من العاطلين الذكور ممن هم دون سن الأربعين.

النظام في مختلف المراحل، وكان جاهزا لمقايضتها مقابل مكاسب يحققها في ملفات أخرى. ومن ينسئ تدميره لصناعة الموبيليا والمفروشات التي اعتمدت عليها حلب وأرياف دمشق وكانت تصدرها إلى العالم، فقط لقاء تطوير علاقته مع الحكومة التركية في بداية عهد بشار الأسد، حين أتاح تدفق المفروشات التركية الرخيصة والأقل جودة، فاعلقت الورش والمصانع السورية أبوابها. الأمر ذاته مع الاستثمارات الإيرانية. وكل شيء قابل للمقايضة مادام اقتصاد النظام بخير.

ليس من برامج الأسد حاليا ترفيه السوريين ممن يعيشون تحت سيطرته، ولم تعد حتى السخرية التي تراقق عادة كافة الإجراءات التي يتخذها لإدعاء الحرص على مصالح الشعب متمعة لأحد. هناك دوما ما يختبئ خلف إسعافات النظام الاقتصادية، وهو ما عبر عنه نهاية شهر يونيو الماضي وزير المالية السوري كنان ياغي الذي قال إن "زيادة الرواتب والأجور للموظفين والعاملين في الدولة، تتطلب تأمين السيولة اللازمة لها".

لنوع الاقتصاد للاقتصاديين، انعكاس هذا كله على الموقف السياسي للأسد هو ما يعنيه بالدرجة الأولى، فعلمه على التفتت بالمزيد من سياسة "الصربر الاستراتيجي" يبدو أنه يخر من وجهة نظره، وما المشكلة في الاستمرار في الحكم عشرين عاما قادمة في ظل الأوضاع الراهنة؛ مادام لا أحد يشتكي أو يندم.

تشكل الاقتصاد السوري منذ بداية السبعينات على نمط مختلف فريد، يجمع الثروة والنفوذ في المراكز القريبة من رأس السلطة، أما ما تبقى من نشاطات استثمارية فلم يكن يُسمح لها بالنمو إلا بحدود معينة كانت تضيق أكثر وأكثر مع الوقت، حتى لم يعد بإمكان أصحاب أكشاك السجائر الصغيرة العمل بعيدا عن تلك المعاملة، ناهيك عن كبار التجار والصناعيين والمزارعين.

هناك ما يعرف بالاقتصاد السوري، وإلى جواره هناك "اقتصاد النظام". الاقتصاد السوري لم يتوقف يوما واحدا عن كونه ورقة تفاوض استعملها

اقتصاد النظام لا يقوم على العمل في سياق القانون، فهو اقتصاد مقاومة، مثل اقتصاد حزب الله، يعتمد السرية والطرق غير المباشرة التي قد تبدو لنا، غير مشروعة، الهدف منها تعزيز القدرات المالية لمشروع الحرب. أما اقتصاد الدولة فلا يمكن أن يقوم على قواعد من هذا النوع. لأن العالم اليوم بات مترابطا أكثر مما يعتقد أصحاب العقول القديمة، التي تعتمد السوق الموازية، سوق الظل. ولذلك يجند الأسد إعلامه بدلا من الاحتفال بزيادة الأجور، للتهميد لزيادة الأسعار، وتبريرها. وهو ما فعلته صحيفة "الوطن" السورية المقربة من النظام، في تقريرها المعنون "أسباب موضوعية وبالأرقام لزيادة سعر الخبز والمازوت". واعتبر إعلام النظام

علي الصراف
كاتب عراقي

المشاغل ذات الطبيعة الأكاديمية لا تجد مكانا في عالم السياسة. ولكنها عميقة الفائدة، لمن قد يجد فيها طوق نجاة من مازق.

الأفغان من معارضي طالبان كان يمكن أن يأخذوا بزمام المبادرة في التفاوض مع هذه الحركة بدلا من الولايات المتحدة، على أسس مختلفة تماما.

لقد كان من الأولي بهم، وقد أتحت لهم فرصة التفاوض لعدة سنوات مع حركة طالبان، أن يطالبوها، هم، بتطبيق الشريعة وإقامة نظام إسلامي، يقتفي أثر السلف. يمسك القرآن الكريم، ويسعى إلى تطبيق معاييرهم وقيمه وأخلاقياته حرفا حرفا.

سوف يبدو الأمر غريبا تماما. إلا أنه اصح وانفع من الفوضى التي تتركها الولايات المتحدة خلفها الآن. كما أنه أفضل من الخذلان البشع الذي يتعرضون له من حلفائهم الأميركيين، الذين قالوا لهم إنهم يريدون إقامة حكم ديمقراطي يأخذ بالقيم الغربية لحقوق الإنسان.

يجلس للمفاوض الأفغاني ويديه نسخة من القرآن، ليحسم الموقف القانوني من مسألة الرضا مثلا. ما من رجل على نصف علاقة بالإسلام إلا ويعرف أن أحكام الرضا لا تطبق على الشبهات. وهناك ثلاثة أسس، لا محيص عنها، لثبوتها: الاعتراف، وشهادة أربعة رجال شهدوا الواقعة، والحمل لمن لا سيد لها.

سوف يقول للمفاوض الأفغاني لنظيره "المسلم" الطالباني "تريد منكم أن تطلقوا هذا". بمعنى ألا تعاقبوا أحدا بالرجم، ما لم يعترف بعقل سليم، وما لم يكن هناك أربعة شهود، وما لم يقع الحمل.

ليس هذا هو دينكم؟ وهل تعليم المرأة حرام في الإسلام؟ وأين هو الدليل القرآني على أن المرأة لا تستطيع أن تعمل أو تتاجر أو أن تعيش مستقلة؛ وما هو الدليل الذي يجعلها

إبراهيم الحسين
كاتب سوري

بات من الصعب على رئيس النظام السوري بشار الأسد الظهور بهيئة عدم المكثر بعد عشر سنين من الحرب، حولته وحولت سوريا إلى حالة فريدة من الحطام، والدولة الفاشلة اقتصاديا، دولة تعيش على المساعدات، كما هو حال مواطنها المشردين في المخيمات. الفارق فقط أن الخيم الذي يعيش فيه الأسد

وهيكل دولته، مغلف بنشء من الهيكلية، وهوم الاستقرار، بينما تتكشف أوضاع السوريين في ما تبقى من أنحاء البلاد والجوار.

الهدى الذي يرمي إليه الأسد، عبر مرسوميه الأخيرين بزيادة مرتبات الموظفين المدنيين والعسكريين، بنسبة 50 في المئة، ورفع الحد الأدنى من الأجور، هو القول إن الأمور تتقدم إلى الأمام، نحو المزيد من استعادة بسط سيطرة الدولة على الأوضاع العامة.

بينما يعكس حجم العمالة الحقيقي في سوريا الواقع بأكثر مما يريد الأسد تصويره، حيث أن إجمالي عدد الموظفين

المسجلين انخفض بين عامي 2011 و2019 ليبلغ قرابة الـ3 ملايين موظف. أما نسبة البطالة في أحدث أرقامها فتجاوزت الـ31 في المئة، حسب الأرقام الرسمية السورية، ووضع هذا الرقم حسب

المركز البحثية المستقلة والدولية، بواقع 90 في المئة من العاطلين الذكور ممن هم دون سن الأربعين.

ولا يحتاج الأمر إلى كثير من الفطنة لمعرفة أسباب تدهور سوق العمل، فالدمار الذي لحق بالبنية السكنية وحده كفيلا بتفسير ذلك، وانهيار القطاعات الاقتصادية والزراعية الكبرى وكذلك هجرة رأس المال. فلن كانت زيادة الأجور؛

الاستقرار يتيح الفرصة لاتعاش سوق العمل، ومادام هذا غير موجود، فإن أي إجراء يتخذ إنما يندرج ضمن سياق تطويق الأضرار واحتوائها، أو الدعاية السياسية لا أكثر.

